# نشاط الادخار

يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية (الادخار= الدخل-الاستهلاك)، لذا يطلق بعضهم على الادخار لفظ الفائض.

## أولا: تعريف الادخار

يقصد بالادخار هو: "ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك أو بمعنى آخر قد تم تأجيل استهلاكه إلى فترة زمنية أخرى".

وهناك من يعرف الادخار بأنه: "فائض الدخل الذي يتبقى بعد الإنفاق على الاستهلاك"، وهذا يعني أن الادخار عبارة عن الفرق بين الدخل والإنفاق على السلع الاستهلاكية.

وعرف كذلك على أنه: "ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز"، وهذا يعني أن الادخار عبارة عن الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري بفرض عدم وجود اكتناز.

## ثانيا: أنـــواع الادخار

يوجد العديد من أنواع الادخار، يمكن تحديدها حسب مجموعة من المعايير، فحسب طبيعة التكوين نجد الادخار الاختياري والادخـــار الإجـــباري، وحسب الحدود الجغرافية نجد الادخار المحلي والادخـــار الـــوطني، وحسب طبيعة المدخر نجد ادخـــار العائلات وادخـــار المؤسسات وادخـــار الدولة، وفيما يلي نستعرضها بإيجاز:

**1- الادخار الاختياري والادخـــار الإجـــباري:** الادخار الاختياري هو ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته في الادخار، دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه، أو يلزمه، أما الادخار الإجباري هو الادخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح الأفراد، ويتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، فهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة .

**2- الادخار المحلي والادخـــار الـــوطني:** الادخار المحلي هو مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال، ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها، أما الادخار الوطني فهو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة، بالإضافة إلى جزء يتكون من الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية .

**3- ادخـــار العائلات، وادخـــار المؤسسات، وادخـــار الدولة:** يتمثل ادخار العائلات في الادخار الذي يقوم به الأفراد عند تحقق فائض من الدخل بعد إنفاقهم على الاستهلاك، ويوجه الفائض للادخار، بأن يوضع في صناديق التوفير أو الودائع الآجلة أو غيرها، أما ادخار المؤسسات فيتمثل في ادخار مؤسسات قطاع الأعمال الخاص والعام في كل ما تخصصه المؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها لزيادة استثمارها، ويشير ادخار الدولة إلى اعتبار أن الحكومات تعمل على تنمية مواردها وتخفيض نفقاتها من أجل تمويل استثماراتها أي تكوين رأسمال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة .

## ثالثا: الـــعوامل الـــمؤثرة في الادخـــار

إن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها المؤثرة على الادخار، لأن أي عامل يزيد من الاستهلاك من شأنه أن يقلل من الادخار، والعوامل التي تقلل من الاستهلاك تزيد في الادخار، ويمكن تحديد العوامل المؤثرة في الادخار بنوعين من العوامل، إحداهما ذاتية والأخرى موضوعية:

1- **الـــــعوامل الـــذاتية:** وترتبط بالمتغيرات النفسية التي تؤثر في سلوك الأفراد، كما ترتبط بالتوقعات المستقبلية للحياة الاقتصادية وما تتطلبه من ضمان اجتماعي أو الاتجاه نحو الادخار، وبصورة عامة فإن هذه العوامل تحدد سلوك الأفراد سواء الاستهلاكي أم الادخاري.

**2- الـــعوامل الـــموضوعـية:** تتحدد هذه العوامل بكونها قابلة للقياس، وأنها ذات سمات اقتصادية، ومن العوامل المؤثرة على الادخار نذكر ما يلي:

- **الدخل:** إن الدخل له علاقة طردية بالادخار، فكلما زاد دخل الفرد زاد الادخار والعكس صحيح، وفي المقابل زيادة الادخار تؤدي إلى التقليل من استهلاك.
- **معدل الفائدة:** إن معدل الفائدة له علاقة طردية بالادخار، فكلما ارتفع معدل الفائدة أقبل الأفراد على ادخار أموالهم لدى المؤسسات المالية.
- **الضرائب:** إن الضرائب لها علاقة عكسية بالادخار، فكلما ارتفعت الضرائب أثرت سلبا على سلوك الأفراد الادخاري فهي اقتطاع من مداخيلهم، مما يخفض من ادخارهم للأموال .
- **معدل التضخم:** إن الادخار يرتبط ارتباطا سلبيا بمعدل التضخم، فكلما ارتفع معدل التضخم تراجع الأفراد على إيداع أموالهم لدى البنوك، نظرا لكون ارتفاع نسبة التضخم تفسر القدرة الشرائية للنقود وبالتالي الودائع.